Route Educational & Social Science Journal

Volume 6(4) ; March 2019

Artical History

Received/ Geliş	Accepted/ Kabul	Available Online/yayınlanma
10. 11 .2018	5.1.2019	15.3.2019

تحرير التجارة وأثره على الصناعة الوطنية– دراسة قانونية

TRADE LIBERALIZATION AND ITS IMPACT ON NATIONAL INDUSTRY - LEGAL STUDY

المدرس / عمر حمد كردي

Omar Hamad Kurdi

القانون الدولي العام/ كلية الحقوق/جامعة تكريت

المخلص

انتهى بنهاية الحرب العالمية الثانية الصراع المسلح الأطول في تاريخ البشرية، والأقسى والأشد أثرا، إذ خلف دمارا لم تعرف البشرية له مثيلا وقت ذاك، فالحواضر مدمرة عن بكرة أبيها، والصناعة متوقفة لدمار بناها التحتية، فعطلت المصانع، وتوقف إمداد الطاقة، وسرح الآلاف العمال من وظائفهم بسبب توقف الاستهلاك، وعم الشلل التجارة الدولية بين الدول.

بدأ بعد ذلك صراع من نوع آخر صراع ناعم لا تستخدم فيه الأسلحة، بل تستخدم فيه ادوات الصناعة ومنتجاتها من سلع وخدمات، حيث نشط حركة الابتكار وعم استخدام الآلات الحديثة الصنع في حينه، إنه صراع السيطرة على الأسواق، تتزعم هذا الصراع الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها زعيمة الاقتصاد الحر أو اقتصاد السوق، ولمنع تطور هذه الحرب الناعمة تم الاتفاق على إنشاء منظمة عالمية لتنظيم التجارة الدولية.

الكلمات المفتاحية: تحرير التجارة ، الصناعة الوطنية، الآليات الاتفاقية، الملكية الفكرية.

Abstract

The end of the Second World War ended the longest armed conflict in the history of humanity, and the cruel and the most powerful. It left behind a devastation that humanity did not know at the time. The city is devastated by its tyranny. The industry is stopped to destroy its infrastructure; factories are shut down; Their jobs due to the discontinuation of consumption, and the paralysis of international trade between countries.

A conflict of another kind then began with a soft conflict in which weapons were not used, but the tools of the industry and its products were used for goods and services, where the movement of innovation and the use of modern machines were active. It was the struggle for control of the markets. The conflict was led by the United States of America Free economy or market economy. To prevent the development of this soft war, it was agreed to establish a global organization to regulate international trade Introduction.

Keywords: trade liberalization, national industry, mechanisms Convention, intellectual property.

المدخل

عقدت منذ عام ١٩٤٥ العديد من الجولات التفاوضية لإنشاء منظمة عالمية للتجارة ابتدأت بمؤتمر (برتن وود Britten Wood) أو الخشب الانكليزي، ثم جولات الاورغواي لتنتهي المفاوضات في مدينة مراكش المغربية عام ١٩٩٤ ولتقرر في نهايتها اعلان قيام منظمة التجارة العالمية، ومن أولى مهام المنظمة تحرير التجارة العالمية بين دول العالم المتقدمة والصناعية وبين دول العالم النامية والأقل نموا إذ ضمت الاتفاقية العديد من الاتفاقيات التي عقدت قبل مؤتمر مراكش، ويقدر عددها (٢٨) اتفاقية.

وتكمن **أهمية البحث** في تسليط الضوء على الاتفاقيات التي لها علاقة بالصناعة الوطنية، حيث أن هناك منتجات للصناعة الوطنية تصدر إلى الدول كما أن هناك مواد تدخل في هذه الصناعة تستوردها الدول المصنعة.

أما عن **مشكلة الدراسة** فهي بيان الآثار التي تنتج عن تحرير التجارة الدولية على قطاع الصناعة الوطنية، إذ أن هناك اثار بينة سواء أكانت إيجابية أم سلبية على قطاع الصناعة الوطنية، فما هي هذه الآثار.

و**أسباب اختيار الدراسة** هي البحث في الآثار التي تؤثر في قطاع الصناعة الوطنية عن طريق رفع التعريفات الجمركية أو الغاؤها كما أن القيود غير الجمركية تؤثر أيضا على قطاع الصناعة الوطنية.

تعتمد الدراسة على المنهج التحليلي لاتفاقيات التجارة في مجال السلع، واتفاقيات التجارة في الخدمات واتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، من وجهة نظر الفقهاء القانونيين وفقهاء الاقتصاد.

هيكلية الدراسة بغية دراسة الموضوع قسمناه إلى مطلبين تناولنا في الأول مفهوم تحرير التجارة الدولية، وفي الثاني آثار تحرير التجارة على الصناعة الوطنية.

المطلب الأول

مبدأ تحرير التجارة

تتطور يوماً بعد آخر الوسائل التي ينتهجها المجتمع الدولي لمواجهة الحاجات المتطورة لشعوب الدول الأعضاء فيه، وإذ إن اشباع تلك الحاجات يتطلب تطور القواعد التي تنظم كيفية اشباعها، نشأت مجموعة القواعد الاتفاقية الخاصة بتنظيم التجارة الدولية، بغية تنظيم آلية انتقال السلع والخدمات التي يحتاجها سكان العالم، مما عد في وقته طفرة نوعية في مجال التنظيم الدولي للتجارة الدولية.

وقامت بعد مؤتمر مراكش ١٩٩٤ منظمة التجارة الدولية لتصبح المنظمة الاقتصادية الدولية الثالثة، ولتمثل تكامل الركائز التي يقوم عليها بنيان هيكل الاقتصاد الدولي، الذي يقوم قبل إنشاء منظمة التجارة العالمية على دعامتين رئيسيتين هما البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

وقامت منظمة التجارة العالمية (WTO) على مبدأ هام هو مبدأ تحرير التجارة أو حرية التجارة، فما هو مفهوم مبدأ حرية التجارة؟ وما هي اليات تنفيذه؟ هذه التساؤلات سنجيب عنها في فرعين نخصص الأول لمفهوم المبدأ، ونبسط في الثاني آليات تنفيذ المبدأ.

الفرع الأول: مفهوم مبدأ تحرير التجارة

يرتبط مفهوم تحرير التجارة في أذهان الكثيرين بالتعريفة المنعدمة أو المنخفضة وقد يكون ذلك صحيح إلى حد ما، ولكن الحقيقة أن تخفيض التعريفة أو إلغائها ما هو إلا جزء بسيط من المقصود بتحرير التجارة والسبب في ذلك أن مفهوم تحرير التجارة مفهوم أوسع يشمل أمور عديدة تتراوح من تخفيض التعريفة إلى التغلب على العوائق غير التعريفية التي تأخذ أشكالاً عديدة وانتشرت في الآونة الأخيرة إلى الإصلاحات الداخلية والتي قد لا ترتبط مباشرة بالتعريفة الجمركية مثل التغلب على الإجراءات البيروقراطية على الحدود والمتعلقة بالجمارك وإجراءاته، مثل إجراءات الفحص والتفتيش وشهادات المنشأ. وبالتالي نجد أن تحرير التجارة هو مفهوم واسع يتضمن نواحي وجوانب كثيرة لا ترتبط بالضرورة بالتخفيض الجمركي وهذا ما تضمنته اتفاقيات الجات[١].

[١]. د. عبد الواحد العفوري: العولمة والجات– الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠ ص ٣٢.

كان الهدف الأساسي من الجات، هو تحرير التجارة الدولية، وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي، يقوم على اقتصاد الأسواق الحرة والمفتوحة، وبناءً على هذا فقد كان يفرض على كل دولة تنظم إلى الجات أن تلتزم بالسعي الجاد والمستمر والتدريجي بإزالة كافة الحواجز المفروضة على تجارتها الخارجية، تصديراً واستيراداً، كما كان الغرض هو العمل على إلغاء القيود الجمركية على التجارة الدولية والاستمرار في إجراء مفاوضات متعددة الأطراف بصفة دورية لتحقيق هذا الغرض، وفي العنصر الموالي سوف نتطرق إلى كل جولة على حدى[٢].

تتوخى الجات(GATT) تخليص التجارة الدولية من القيود التي وضعت بعد الحرب؛ وذلك بخفض الجمارك، والحد من القيود الكمية والنوعية المفروضة على السلع من قبل الدول الاطراف في الاتفاقيات. وتولد عن تلك الاجتماعات اتفاقات بين دولتين أو أكثر، وتغطي في الغالب سلعاً صناعية من المهم لأطراف الاتفاقية وضع ضوابط للتجارة فيها. ولحاجة كثير من دول العالم لمثل هذا النوع من الترتيبات التجارية، زادت تلك الاتفاقات وتعددت أطرافها، وتوسعت بعض الاتفاقيات في أعضائها والسلع الصناعية التي تشملها، وأصبحت تلك الاتفاقيات مجالاً لإنضاج كثير من الأفكار الاقتصادية في مجال التجارة العالمية. ومع كل ذلك، لم تكن (الجات) منظمة بالمعنى الفني الدقيق، وإن كان لها أعضاء مشاركون مشاركة فاعلة في كثير من مجريات اتفاقياتها، ولكنها قدمت للعالم وللفكر الاقتصادي كثيرا من الأفكار الناضجة في مجالها؛ ومن ثم اكتسب كثير من ممارساتها عرفاً دولياً مهماً، وإن كان غير ملزم للأطراف فيها، وتبلورت تلك في خفض كثير من الرسوم الجمركية على جملة السلع محل المفاوضات. وكانت بعض الدول التي لا ترغب في الانضمام لهذا الملتقى الاقتصادي غير الرسمي تدخل طرفاً أو عضوا مراقبا فيه[٣].

ويقوم تحرير التجارة على دعامتين أساسيتين هما خفض أو الغاء الرسوم الجمركية وضرائب القيمة المضافة، وإلغاء القيود غير الجمركية التي تفرض على السلع والخدمات.

[٢]. د. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية ٢٠٠١ ص ٤٧.

[٣]. د. سمير محمد :التجارة العالمية والجات :مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع .الإسكندرية، ١٩٩٧، ص٥٩.

أولا. خفض أو إلغاء الرسوم الجمركية وضريبة القيمة المضافة.

جاءت المادة الثالثة من اتفاقية الجات(GATT) لتنص على:

١. على الأطراف المتعاقدة أن تدرك أن الضرائب الداخلية وغيرها من الرسوم الداخلية والقوانين والأنظمة والشروط التي تحكم البيع الداخلي، العرض للبيع، والشراء والنقل والتوزيع واستخدام المنتجات وكذلك الأنظمة الكمية الداخلية التي تتطلب مزج وتصنيع أو استعمال المنتجات في مقادير أو نسب محددة، كل هذا لا يجب أن يطبق على المنتجات المستوردة أو المحلية بغرض منح الحماية للإنتاج المحلى

٢. أن منتجات إقليم الطرف المتعاقد المستوردة إلى إقليم أي- طرف متعاقد أخر لن تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر، للضرائب الداخلية أو غيرها من الرسوم الداخلية أياكان نوعها زيادة على ما هو مطبق، بشكل مباشر أو غير مباشر، على المنتجات المحلية المماثلة كذلك، لا يحق لأي طرف متعاقد تطبيق الضرائب الداخلية أو غيرها من الرسوم الداخلية على المنتجات المحلية أو المستوردة بشكل يتعارض مع المبادئ التي تقرها الفقرة (١).

جاءت هذه المادة لتؤكد على أن منتجات أي دولة طرف في الجات يجب أن تلقى نفس المعاملة التي تلقاها منتجات أية دولة متعاقدة أخرى، ويضمن هذا المبدأ شرط المعاملة التجارية المساوية بين الدول الأطراف في الجات، و يمنع لجوء الحواجز التجارية بصورة انتقائية[٤].

بالعودة إلى الخلفية التاريخية لخفض التعرفة الجمركية نجد ان الدول في أعقاب الحرب العالمية الثانية وما جرته من ويلات على البشرية جمعاء، وما نتج عنها من تردي اقتصادي كبير إنعكس سلبا على قلة الموارد اللازمة لإعادة بناء البنى التحتية واستيعاب آثار البطالة التي نتجت عن تسريح الآلاف العمال، وبغية إعادة دوران العجلة الصناعية، لتشرق شمس التنمية من جديد وتزيل آثار ظلام الدمار الذي حل بالعالم، بحثت الوفود المفاوضة في مؤتمر (برتن وودز) أو الخشب الانكليزي، بحثت خفض التعرفة الجمركية عن البضائع التي تنتقل بين الدول بغية ضمان وصولها إلى المستهلكين بأسعار مناسبة[٥].

[٤] د. عبدالواحد العفوري: مصدر سابق، ص٤٥.

[٥]. د. طالب حسن موسى: قانون التجارة الدولية، ط٧، دار الثقافة العربية، عمان، ٢٠١٠، ص٥١-ص٥٢.

إننا نلاحظ أن هذا الخفض في التعريفات الجمركية أو إلغاؤها يتلاءم مع حقوق الإنسان وأولها حق الإنسان في العمل ذلك أن يسر إنتقال البضائع أو السلع بين الدول وعدم إرتفاع قيمتها إلى أسعارها، يؤدي إلى نشاط سوق العمل عن طريق الحاجة الى ايدي عاملة لتوفير احتياج السوق من البضائع التي تحتاج الى ايدي عاملة لإنتاجها، زد على ذلك أنه يمثل حجر الأساس في تنمية القاعدة الصناعية وتطويرها لتزهر ولتؤتي ثمارها ولتستوي على سوقها في مجال المنافسة العالمية بين البضائع مما يحقق وصول البضائع والسلع إلى المستهلك بأسعار تنافسية.

إلا أن لهذا الخفض في التعرفة أو إلغاؤها آثارا سلبية إضافة لما ذكرنا من آثار إيجابية وتتمثل هذه الآثار في قلة واردات البلد والمتأتية عن طريق رسوم الإستيراد مما ينعكس سلبا على موارد الدولة، كما قد يؤدي إلى إنتهاج بعض الدول لسياسة الإغراق التي تؤدي إلى تخريب الاقتصاد الوطني والتأثير على الأيدي العاملة، وهذا ما يلاحظ في الآونة الأخيرة حيث أن بعض دول العالم تتدنى فيها أجور العمل مما يؤدي إلى انخفاض سعر التكلفة لإنتاج بضاعة معينة، مما سيؤدي في حالة فرض رسوم عليها معادلة للرسوم التي تفرض على المنتجات الوطنية أأن ترتفع أسعار المنتج الوطني لإرتفاع أجور الأيدي العاملة وبالتالي عزوف المستهلك عن شراء المنتج الوطني واللجوء لشراء المنتج المستورد.

ثانيا. رفع القيود غير الجمركية.

سعت الوفود المفاوضة في الجات(GATT) الى وضع نظام حماية لمنتجاتها يكون درعا يذب عنها اية محاولة من الدول لفرض قيود على حركة تلك المنتجات، والذي قد تستخدمه الدول المستوردة لتلك السلع لإيجاد الية تعرقل الاستيراد[٦].

والقيود غير الجمركية تشمل القيود التي تفرض على الواردات بحجة اضرارها بالبيئة وبالإنسان، والقيود التي تفرض لمواجهة سياسة الإغراق، والقيود التي تفرض لحماية الصناعة الوطنية، وما الى ذلك من القيود التي قد توجدها الدول المستوردة[٧].

[٦]. فؤاد سالم كبارة: قانون التجارة الدولية، ط١،ج١، م١، دار صادر، بيروت،٢٠٠٣، ص٥٥.

[٧]. ينظر في ذلك الاتفاقات الملحة بالجات ومنها اتفاق تطبيق تدابير صحة الانسان والبيئة الوارد في الملحق ١/أ من اتفاقات الجات.

ولتوضيح ما ذكرنا في أعلاه بشأن تحرير التجارة من العوائق غير الجمركية، نقول أنه في أحيان كثيرة تتمتع منتجات دولة ما بالقدرة على نفاذ منتجاتها دون جمارك إلى الأسواق الخارجية ولكنها لا تستطيع ذلك بالرغم من انخفاض التعريفة أو إنعدامها. وعلى سبيل المثال نجد أن الصادرات المصرية من البطاطس كثيراً ما تواجه عقبات غير جمركية عند دخولها الاتحاد الاوروبي وفي حقيقة الأمر أن هناك حصة معينة للبطاطس المصرية في السوق الاوروبية تستطيع مصر تصديرها دون دفع جمارك. ولكن منذ منتصف التسعينات لم تستطع مصر أنتغطى حصتها لمشاكل متعلقة بمواصفات البطاطس المصدرة .ونجد أن للاتحاد الاوروبي حجة صريحة وهي معاناة البطاطس المصرية من مرض العفن البني وهو ضار بالتربة والنبات بينما نجد أن السلطات المصرية ترى أن الاتحاد الأوروبي وضع كثير من العوائق في وجه صادرات البطاطس المصرية، وأن مرض العفن البني ليس ضار بصحة الإنسان أو الحيوان. كل من الجانبين له ما يؤيد موقفه ولكن ما نريد توضيحه هو أنه بالرغم من حرية النفاذ للبطاطس المصرية بدون جمارك للاتحاد الأوروبي فإن التجارة في هذا المجال ليست حرة[٨].

يتضح لنا مما سبق ان تحرير التجارة يقتضي إزالة العوائق الجمركية من خلال خفض أو إلغاء التعريفات الجمركية على البضائع المستوردة، إلا أن أهمية خفض أو الغاء التعرفة الجمركية تكاد تكون معدومة الجدوى في مجال تحرير التجارة إذا ما قورنت بالقيود غير الجمركية، وهذه الأخيرة يصعب حصرها فمنها ما يتعلق بنوع البضاعة المستوردة ومنها ما يتعلق بالجانب الصحي، ومنها ما يتعلق بالجانب السياسي، أو الإقتصادي الذي يتمثل بسياسة الإغراق فعلى سبيل المثال لا تمنع بعض الدول دخول المشروبات الكحولية إليها لكنها تفرض إجراءات مشددة على البضاعة عند وصولها اليها وقبل دخولها إلى أسواقها كاشتراط تاريخ معين لصناعتها أو إحتوائها على نسبة معينة من الكحول يجب أن لا تزيد النسبة الموجودة في المنتوج المستورد عنها، وفيما يتعلق بالجانب الصحي تشترط بعض الدول مثلا أن لا تزيد نسبة الدهون في الشحوم عن نسبة معينة، ولكن أسواقها تعج بلحوم محلية نسبة الشحوم غيها أعلى من النسبة المشترطة، بحجة ان خزن وتبريد اللحوم التي تحوي على نسبة دهون تزيد عل ٧% يؤمن بيئة خصبة لتكاثر الجراثيم، كما ان هناك دولا تفرض قيودا غير جمركية على البضائع المستوردة لمواجهة سياسة الإغراق هو حالة إستيراد البليت من أوكرانيا، (والبليت هو معدن لازم لصناعة الحديد والصلب)، فقد فرضت السلطات المصرية رسوم

[٨]. د. احمد فاروق غنيم: تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠، ص٩.

مكافحة إغراق على البليت وقد ذكرت السلطات المصرية أن البليت يباع في السوق المصرية أأخص مما يباع في أوكرانيا أي أنه يمثل حالة إغراق وهذا مثال على تقييد التجارة[٩].

الفرع الثاني: الآليات الاتفاقية لتحرير التجارة الدولية

تضم منظمة التجارة العالمية اتفاقات يصل إلى (٢٨) إتفاقية لتنظيم التجارة الدولية وتحريرها وتختلف الموضوعات التي تنظمها بإختلاف القطعات التي تنظمها، إلا أننا في مجال بحثنا سنتطرق إلى الاتفاقيات ذات العلاقة بموضعنا وهي الإتفاقات العامة في مجال السلع، اتفاقيات التجارة بشأن الخدمات، الإتفاقيات المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، وسنبسط لكل منها نقطة مستقلة.

أولا. الاتفاقات العامة في مجال السلع والخدمات.

من أهم ما توصلت عليه جولة أورجواي في مجال السلع المصنعة هو تعدد أشكال التنازلات الجمركية المتبادلة، والتي قد تأخذ شكل التحرير الكامل في قطاع سلعي معين، بمعنى إعفاء هذا القطاع كلية من الرسوم الجمركية أو تخفيضها بالنسب التي تحددها الدولة في جداول التزاماتها، والتي تم الاتفاق عليها، وفيما يلي محصلة التنازلات التي تقدمت بها الدول المشاركة في المفاوضات: [١٠]

١. خفض تعريفات السلع المصنعة في الدول الصناعية من متوسط 6.3% إلى 3.7% أي بنسبة خفض 40%، وكذا مضاعفة الجزء من وإرداتها من السلع الصناعية الذي يدخل إلى أسواقها .
٢. تقليص حجم شريحة الواردات التي تدخل أسواق الدول الصناعية بتعريفة 15% فأكثر من 7% إلى 5% من إجمالي الواردات في حين تخفض من 9% إلى 5% بالنسبة للدول النامية.
٣. رفع نسبة الربط للتعريفة من السلع المصنعة من 87% إلى 99% في الدول الصناعية، ومن 21% إلى 73% في الدول النامية، ومن 83% إلى 98% للاقتصادات المتحولة.

[٩]. د. جمال الدين زروق: تحرير التجارة الدولية وافاق التشغيل في الدول العربية، منشورات الدائرة الاقتصادية في صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٩، ص٢٣.

[١٠] عبد الواحد عفوري، مصدر سابق، ص ٦٤.

٤. خفض التعريفة الجمركية على 64% من إجمالي الواردات الدول المتقدمة، و 46% من إجمالي خطوط التعريفة في الدول النامية.

٥. إلتزام الدول المتقدمة بخفض تعريفاتها ب 40% على الأسماك والمنتوجات والملابس والجلود والمطاط الأحذية، ومعدات النقل، ونسبة 60% على الإحتساب والورق وعجائن الورق والماكينات اليدوية.

٦. إلتزام الدول الصناعية بتوزيع التعريفات على السلع الصناعية بشرط أن لا تتجاوز الواردات الخاضعة لرسوم تزيد عن 15% بنسبة 27% فيما يتعلق بالمنسوجات، 11% بالنسبة للواردات الجلود والمطاط والأحذية ومعدات السفر.

وفي عام ١٩٦٢ تم عقد إتفاقية الألياف المتعددة التي تنظم التجارة في المنسوجات والملابس، والتي كانت تعنى بتنظيم تجارة الملابس والمنسوجات بشكل تميزي لصالح صادرات الدول المتقدمة، مما أثر سلبا على صادرات الدول النامية التي كانت تتمتع بميزة نسبية معقولة في نطاق هذه الصناعة، حيث قضت الاتفاقية في مجال الملابس والمنسوجات بالعمل بنظام الحصص مما شكل قيدا على صادرات الدول الاعضاء وارداتها، إلا أنه في جولة الاورغواي أعيد التفاوض بشأنها، حيث أن نظام الحصص أثّر سلبا على تجارة الملابس والمنسوجات وأدى إلى التأثير على الأيدي العاملة مما إفضى إلى عقد إتفاقية المنسوجات والملابس في ١٩٩٥ والتزم الأطراف بموجبها بالتحرير التدريجي لهذا القطاع وإلغاء نظام الحصص بحلول ٢٠٠٥/١/١.[١١]

ثانيا. الإتفاقيات العامة للتجارة في الخدمات.

كان إدراج التجارة في الخدمات انعكاسا لأهميتها الكبيرة، من تحرير التجارة، وقد شمل الاتفاق العام لتجارة الخدمات عددا من الالتزامات، فطبقا لشرط الدولة الأولى بالرعاية، فإنه تحظر المعاملة التمييزية في مواجهة مقدمي الخدمات الأجانب. كما يشير هذا الفصل إلى ضرورة الإعلان عن جميع القوانين والنصوص التي تعمل على تيسير زيادة مشاركة الدول النامية في تجارة الخدمات العالمية، والوصول إلى قنوات توزيع

[١١] اتفاقية الملابس والمنسوجات Agreement on Textiles Ana Clothing لسنة ١٩٩٥.

و د. ابراهيم العيسوي: الجات واخواتها، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١،ص١٢١.

وشبكات المعلومات، إلا أن النصوص تسمح بفرض قيود في حالة وجود صعوبات في ميزان المدفوعات، وحيثما تفرض هذه القيود فينبغي أن لا تكون تمييزية وأن لا تضر الأطراف الآخرين، وأن لا تكون ذات طبيعة مؤقتة[١٢].

كما أن هناك نصوص خاصة بالنفاذ في الأسواق و المعاملة الوطنية وهذه لا تمثل التزامات عامة، لكنها عبارة عن إرتباطات تتضمنها في جداول الإلتزامات الوطنية، في هذا الإطار فإن المقصود من النفاد إلى الأسواق الإلغاء التدريجي للقيود الموضوعة على مقدمي الخدمات أو على إجمالي قيمة المعاملات الخدمية أو على إجمالي عدد عمليات الخدمة أو الأفراد المستخدمين، كذلك الإلغاء التدريجي للقيود التي تتناول الكيان القانوني أو المشروعات المشتركة التي تقدم الخدمة، أو أية قيود على رأس المال الأجنبي يتعلق بالمستويات القصوى للمشاركة الأجنبية. أما بالنسبة للمعاملة الوطنية فهو يلزم –من حيث المبدأ– بمعاملة متساوية بمقدمي الخدمات الأجانب أو المحللين وحينما تعدل الالتزامات أو يتم التراجع عنها ينبغي إجراء مفاوضات مع الأطراف ذات المصلحة للاتفاق على الأداة التعويضية، وفي حالة عدم الوصول إلى إتفاق يتم إقرار التعويض عن طريق التحكيم[١٣].

ونتيجة لخشية الدول النامية وفي مقدمتها الهند والبرازيل من أن تحرير التجارة في مجال الخدمات ستكون له آثاره السلبية على قطاع الخدمات فيها، وخشيتها على شركاتها المحلية من المنافسة بينها وبين شركات الدول الصناعية، وخشيتها من عدم امكانيتها للدخول في أسواق الخدمات الدولية نتيجة لعدم تقدمها في هذا المجال ولعدم مواكبتها للأساليب الحديثة في نطاق تجارة الخدمات[١٤].

وكان الدافع وراء زج قطاع الخدمات في مفاوضات جولة الاورغواي الطلب المقدم من الولايات المتحدة الأمريكية لتنظيم قواعد خاصة بتجارة الخدمات تلحق بالإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة(GATT)، ويعود سبب إصرار الولايات المتحدة الأمريكية في فرض تجارة الخدمات إلى أسباب عدة أهمها، أنها تعد الدولة الأكبر المصدرة للخدمات، يشكل قطاع الخدمات فيها ما نسبته ٧٦% من ناتجها المحلي، يعمل في

[١٢].حاتم فهد محمود: اثر تحرير التجارة في الخدمات المالية في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩١-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،٢٠٠٨، ص٣٦. .

[١٣]. د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية و جات ١٩٩٤، مركز الإسكندرية للكتاب ١٩٩٩ ، ص ٤١٨

[١٤].د. عبدالمطلب محمود: الجات واليات منظمة التجارة العالمية من اورغواي الى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية.٢٠٠٨،ص٤٥.

قطاع الخدمات في الولايات المتحدة الامريكية نسبة ٧٥% من الأيدي العاملة، والأهم من ذلك كله دفع الولايات المتحدة لسيطر شركاتها الكبيرة وبسط نفوذها على مستوى العالم لكفاءتها وقدرتها التنافسية الكبيرة[١٥].

وتم الاتفاق على أن التجارة في الخدمات تتم من خلال أشكال أو أساليب توريد تختلف عن تلك الخاصة بتجارة السلع، فهي يمكن أن تتم من خلال أربعة أشكال للتوريد[١٦]:

أسلوب التوريد الأول يشبه توريد السلع حيث تنتقل الخدمات عبر الحدود. ومثال على ذلك شراء برامج الحاسبات الآلية في الولايات المتحدة عبر الأنترنت وقيام الشركة بإرسالها عن طريق البريد. هذا مثل للتجارة في الخدمات باستخدام أسلوب توريد الإنتقال عبر الحدود، ولكن هذا الشكل من أساليب توريد الخدمات نادرا ما يستخدم وهناك ثلاثة أنواع أخرى من التوريد التي يتم من خلالها التجارة في الخدمات. أهم نوع منها هو **الأسلوب الثاني حق التواجد التجاري**."غالبا ما يتم أسلوب التوريد هذا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تنتقل الشركات المنتجة للخدمة إلى بلد المستهلك لتقدم له الخدمة وقد قدرت الإحصاءات أن ٧٠% من إجمالي التجارة في الخدمات في العالم يتم من خلال هذا الأسلوب. وعلى سبيل المثال فهناك الكثير من الناس لديهم حسابات بنكية في بنوك أجنبية أوفي فروع بنوك أجنبية داخل الدولة وهذا هو أكثر الأشكال شيوعا لهذا الأسلوب من توريد الخدمات وكذلك خدمة التليفون المحمول والتي قد تكون مقدمة من شركة أجنبية متواجدة داخل حدود الدولة.

وكما رأينا في أسلوبي التوريد السابقين، ففي الأسلوب الأول يبقى المستهلك في بلده وكذلك المنتج بينما في الأسلوب الثاني ينتقل المنتج لبلد المستهلك.

الأسلوب الثالث إنتقال المستهلك الى المنتج على سبيل المثال حينما يذهب السياح العراقيون إلى تركيا، وباستخدام مصطلح التجارة في الخدمات فإن تركيا تصدر خدمة السياحة في هذه الحالة، ومثال آخر

[١٥]. حاتم فهد محمود: مصدر سابق، ص٣٤.

[١٦]. فواز سالم كبارة: مصدر سابق، ص١٤٣

هو حالة سفر الطلاب العراقيين للدراسة في الخارج وفي هذه الحالة تصبح الدولة التي ينتمي إليها الطالب دولة مستوردة لخدمة التعليم[١٧].

الأسلوب الرابع والأخير إنتقال الخدمة إلى إقليم المستهلك من خلال تواجد اشخاص طبيعيين، فهو يتطلب الإنتقال المؤقت للأفراد لتقديم الخدمة وجدير بالذكر أن هذا النوع من توريد الخدمات ليس مماثلا للهجرة حيث أنه لا يتطلب الإقامة الدائمة للأفراد الذين يقدمون الخدمة. في أغلب الأحيان إتمام الخدمة يستغرق عدة أشهر ولا يزيد عن سنة ومثال على ذلك قيام شركة مصرية بأعمال إنشائية في بلد آخر كالعراق على سبيل المثال. إن تقديم هذه الخدمة الإنشائية يتطلب الإنتقال المؤقت للعمالة المصرية إلى العراق، هذا الأسلوب في توريد الخدمات غالبا ما يواجه مقاومة شديدة من الدول وخاصة المتقدمة منها والتي تخشى تحول هذا الانتقال المؤقت للعمالة إلى هجرة دائمة[١٨].

والملاحظ أن تحرير التجارة في الخدمات لا يصادف العوائق التي تصادفها التجارة في السلع، فلا تواجه مشكلة الإنتقال عبر الحدود، ولا العوائق الجمركية، لكن العوائق تكمن في الإجراءات الإدارية والأمنية كتأشيرة الدخول للأشخاص، وتصاريح الاقامة لهم، لذلك سعت هذه الإتفاقية إلى إزالة تلك العوائق أو تخفيضها، بحيث نصل إلى نظام حر لتبادل الخدمات[١٩].

ثالثا. أتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة[٢٠].

يحدد الإتفاق المعني بالتجارة المتصلة بالخدمات بحقوق الملكية الفكرية (بما في ذلك براءة الإختراع، التصميمات الصناعية والعلامات التجارية، والإشارات الجغرافية، وحقوق النشر...). كما أنه يطبق مبادئ المعاملة الوطنية والدولة الأكثر رعاية في هذا المجال، ومن المتوقع أن يعزز الاتفاق الذي يتم تنفيذه خلال عام واحد بالنسبة للبلدان الصناعية أحد عشر عاما بالنسبة للاقتصاديات النامية، والتي تمر بمرحلة إنتقال أنشطة البحث والتنمية وأن يزيد من الاستثمارات، ويتناول هذا الفصل التزامات حكومات الدول الأعضاء

[١٧]. د. احمد فاروق غنيم: مصدر سابق، ص٢٣.

[١٨]. فواز سالم كبارة: مصدر سابق، ص١٤٥.

[١٩]. د. محفوظ لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، ط٢، المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠، ص٩٥.

[٢٠]. حمل الاتفاق اسم (**اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية**) ويحمل اختصارا لفظ **تربس**، او **TRIPS** ، وهي اختصار ل**Trade Related Intellectual Property Rights Agreement.**

فيما يتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، كما يتناول كذلك الأسس التي يمكن الإستناد إليها في إثبات الأضرار، وحتى السلطات القضائية في إتخاذ إجراءات قوية وفعالة دون تأجيل من شأنه إلحاق الضرر بصاحب الحق[٢١].

قد يؤدي بعض الإجراءات الخاصة بالاستثمار إلى تقييد وتشويه التجارة لذا فقد اتفق على عدم الأخذ بإجراءات من هذا النوع والتي من شانها الحد من حرية التجارة أو التناقض على مبدأ تعميم المعاملة الوطنية، أو قد تؤدي إلى قيود كمية تتعارض ومبادئ الجات، ولضمان مراعاة ذلك، تم وضع قائمة إيضاحية مرفقة بالإتفاق، تتضمن إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة التجارة، والتي يجب العمل على إلغائها في غضون سنتين بالنسبة للدول المتقدمة، وخمس سنوات بالنسبة للدول الأقل نمواً، مع إنشاء لجنة تتولى هذه المهمة[٢٢].

---

[٢١]. د. سمير محمد عبد العزيز: مصدر سابق، ص٤٩٣.

[٢٢]. نصت المادة ٤ من اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية على ((٥. ينشأ مجلس لشئون التجارة في السلع ومجلس لشئون التجارة في- الخدمات ، ومجلس لشئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد باسم " مجلس الملكية الفكرية)" وتعمل تلك المجالس تحت الإشراف العام للمجلس العام . ويشرف مجلس شئون التجارة في السلع علي سير اتفاقات التجارة متعددة الأطراف الواردة في الملحق (٥/أ) ويشرف مجلس شئون التجارة في الخدمات علي سير الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (المشار اليها فيما بعد بأسم " اتفاقية الخدمات)" ويشرف مجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية علي سير اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية (المشار إليها فيما بعد بأسم " اتفاقية الملكية الفكرية)" وتضطلع المجالس المذكورة بالمهام التي تعهد بها إليها الاتفاقات الخاصة بكل منها والمجلس العام . وتضع كل من هذه المجالس قواعد إجراءاتها وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس العام . وتكون العضوية في هذه المجالس مفتوحة لممثلي جميع الأعضاء وتجتمع هذه المجالس حسب الضرورة للقيام بمهامها

٦. ينشأ مجلس شئون التجارة في السلع ومجلس شئون التجارة في- الخدمات ومجلس شئون الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية ، أجهزة فرعية حسب الضرورة ، ويضع كل من هذه الأجهزة الفرعية قواعد إجراءاته ، وتخضع هذه القواعد لموافقة المجلس المشرف عليها)).

((كما نصت المادة ١/١ من اتفاقية حقوق الملكية الفكرية على(تلتزم البلدان الاعضاء بتنفيذ احكام هذه الاتفاقية، ويجوز للبلدان الاعضاء دون الزام، ان تنفذ ضمن قوانينها ما يتيح حماية اوسع من التي تتطلبا هذه الاتفاقية، شريطة عدم مخالفة هذه الحماية لأحكام الاتفاقية، وللبلدان الاعضاء حرية تحديد الطريقة الملائمة لتنفيذ احكام هذه الاتفاقية في اطار انظمتها واساليبها القانونية.

ونصت المادة ٦١ من الاتفاقية اعلاه على تلتزم البلدان الاعضاء بفرض الاجراءات والعقوبات الجنائية على الاقل في حالات التقليد المتعمد للعلامات التجارية المسجلة.

ونصت المادة ١٢ من الاتفاقية اعلاه على عند حساب مدة حماية عمل معين من الاعمال الفوتوغرافية او الاعمال الفنية التطبيقية..... لا تقل هذه المدة عن ٥٠ سنة اعتبارا من نهاية السنة التقويمية التي اجيز فيها نشر تلك الاعمال او في حالة عدم وجود ترخيص بالنشر في غضون ٥٠ سنة اعتبارا من انشاء العمل المعني)).

أصرت الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي على إدراج هذا الموضوع في مفاوضات جولة الاورغواي، وعلى الوصول إلى إتفاق بدلا من إضافة ملحق لاتفاقية الملكية الفكرية (WIPO)، وبرر بعض المراقبين لجولات المفاوضات هذا الإصرار من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوربي نتيجة لضغوط أصحاب شركات صناعة الأدوية، وصناعة تصميم الملابس لتأمين أعلى مستوى من الحماية لما يمتلكون من براءات اختراع وعلامات تجارية، ولما يصيبهم من ضرر نتيجة التقليد، وتم التوصل إلى إتفاقية (TRIPS) على الرغم من معارضة الدول النامية[٢٣].

المطلب الثاني

آثار تحرير التجارة على الصناعة الوطنية

تسعى الدول عند عقد الإتفاقات أو الإنضمام إليها إلى تحقيق مكاسب تتوخاها حفاظا على مصالحها، وفي نطاق إتفاقيات الجات(GATT) فان وفود الدول الصناعية والمتقدمة سعت إلى تثبيت مصالحها أثناء التفاوض وتقنين تلك المصالح في نصوص الإتفاقية[٢٤].

في مقابل ذلك سعت الدول النامية والأقل نموا إلى إيجاد آليات لحماية مركزها القانوني خصوصا أنها لا تزال حديثة عهد بالصناعات التي نظمتها الإتفاقيات، وإزاء هذا التضارب بين المصالح والتفاوت البين الواضح في المراكز والفارق الكبير في تطور الصناعة، ظهرت آثار إنعكست إيجابا أو سلبا على الصناعة الوطنية للدول الأعضاء[٢٥].

ولبيان هذه الآثار سنتناول آثار كل من الإتفاقات الثلاث، والتي تم ذكرها في المطلب الأول. بشكل مستقل في البنود التالية :

البند الأول: آثار الاتفاقات العامة في مجال السلع: إن أحد أهم القضايا المستمرة في جولات "الجات" السابقة كانت إلى أي مدى يجب أن يتم تخفيض التعرفة الجمركية على الواردات، وأثناء جولة أوروجواي،

[٢٣]. د. ابراهيم العيساوي: مصدر سابق، ص٨٥.

[٢٤]. د. احمد ابو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٤٣٢.

[٢٥]. د. بن علي الدين الوجه الحقيقي لمنظمة التجارة الدولية، دار الفكر، بيروت ، ٢٠٠١، ص١٨٥.

كان من السهل نسبياً التوصل إلى إتفاق حول تخفيضات التعرفة الجمركية، والتي ألزمت الأعضاء بتخفيض التعرفة الجمركية بمقدار الثلث على الأقل خلال خمس سنوات ابتداءً من عام ١٩٩٥م علماً بأن معدل التخفيضات على رسوم التعرفة الجمركية ستكون دائمة أيضاً، والأقطار الموقعة على جولة أوروجواي سيكون في مقدورهم الآن تخفيض التعريفات الجمركية على معظم المنتجات وليس زيادتها وسيتم إلغاء التعريفات الجمركية على بعض المنتجات المهمة مثل المستحضرات الصيدلية والمعدات الإنشائية والمعدات الطبية وزيوت المعدات الزراعية والخشب والورق والألعاب. وقد أعير اهتمام خاص لبعض التعريفات الجمركية العالية جداً وإلى مساعدة الأقطار النامية بتخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات الاستوائية[٢٦].

إن هذا التخفيض في التعريفات الجمركية سيساعد على زيادة التجارة في السلع المصنعة كما أن التخفيض سينشط التحول في الإنتاج من المنتجات المصنعة في الاقتصاديات الصناعية ذات الأجور العالية نحو الإنتاج في الاقتصاديات ذات الأجور المنخفضة في شرق آسيا وأوروبا الشرقية وأمريكا اللاتينية. وقد كان المفاوضون التجاريون تواقون للتشديد على أن نتيجة الاتفاقية يجب ألا تلغي نهائياً الأعمال التصنيعية في الاقتصاديات الصناعية، بدلاً من ذلك يجب أن تشجع على التحول من الأعمال ذات الأجور المنخفضة والإنتاجية المنخفضة في الصناعات المستوردة المنافسة إلى الأعمال ذات الأجور العالية والإنتاجية العالية في الصناعات المتعلقة بالتصدير على المدى الطويل على الأقل[٢٧].

وفي العراق فإن الآثار هي فيما يتعلق بإلغاء الدعم الذي يقدم إلى الصناعات وفتح الأسواق أمام التجارة في السلع الصناعية وإلغاء الرسوم الجمركية على الاستيرادات وتحرير الاستثمار والسماح للشركات الأجنبية بالدخول بحرية كبيرة من دون أية تقيدات تتعلق بشرط المحتوى المحلي أو فرض قيود على إقامة صناعات معينة، كل هذه القضايا التي تضمنتها اتفاقيات المنظمة تشكل مع واقع الوضع الصناعي العراقي عوائق رئيسة تحد من إمكانية تطور الصناعة في العراق وضعف منافستها للصناعات العالمية المتطورة التي قطعت أشواطاً كبيرة من دعم اقتصاداتها، فضلا عن أن توجهات الشركات والاستثمارات العالمية تتجه نحو إقامة الصناعات التي تتلاءم مع استراتيجيتها التصنيعية التي تساهم في نمو صناعات تخدم عملياتها التكاملية، هذا من جانب ومن جانب آخر، ما الذي يمكن الاستفادة منه تنافسياً في ظل وضع الصناعة الوطنية

[٢٦]. د. مصطفى سلامة : قواعد" الجات . "الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية. ،المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠، ص٢٣٥.

[٢٧].د. محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول الاسلامية، الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧، ص٩٥١.

المتردي الذي يستوجب منه إقامة هيكل صناعي قائم على إحلال الاستيرادات في اقل تقدير وقادر على توفير منتجات تمتلك ميزات تنافسية مع مثيلاتها الأجنبية وان وجدت كي يمكن الحصول على مكاسب الانضمام (**ISO**) . فهي بعيدة عن تطبيق معايير الجودة العالمية والاقتصاد العراقي بهيكله الحالي يعاني من مسألة تدهوره وضعف تنافسيته ولا يقوى على منافسة الصناعات المستوردة ذات التكاليف والأسعار الأقل ، وفي ظل ذلك فإنه على المدى الطويل والمتوسط وبعد الدخول كعضو دائم في المنظمة سيتعرض إلى مخاطر ستنعكس سلباً في مسألة التشغيل وارتفاع معدلات البطالة[٢٨] .

وتقضي اتفاقيات المنظمة لتحرير التجارة العالمية، التي تم التوصل إليها في جنيف في منتصف ديسمبر الماضي تحت لواء "الجات" بإلغاء النظام العالمي لحصص المنسوجات والألبسة المسمى "اتفاقية الألياف المتعددة (Multitier Arrangement) والتي تم تطبيقها منذ عام ١٩٧٤م بهدف تقنين استيراد المنسوجات القادمة من الدول النامية وحماية الأسواق الغربية عبر نسب واردات محدودة، وبحلول الأول من يوليو عام ٢٠٠٥م ستعني نهاية هذه الاتفاقية أنه سيتم تقليص التكاليف على المستهلكين ، وفتح فرص تصدير جديدة للكثير من المنتجين في البلدان النامية والصناعية، غير أن المحللين يعتقدون أيضاً أن هناك فرصة متنامية أمام المصدرين الأمريكيين إذا عمد كثير من البلدان النامية الرئيسية إلى تقليص حواجز استيراد المنسوجات والألبسة كما نص الاتفاق الجديد. ولم تختتم المفاوضات بشأن التزامات فتح الأسواق النهائية حتى ١٥ أبريل ١٩٩٤م، ويقول المسئولون الأمريكيون أنهم لن يعرفوا حتى ذلك الوقت إلى أي مدى ستفتح البلدان النامية أسواقها. فالهند وباكستان مثلاً، وهما سوقان رئيسان من أسواق البلدان النامية، تمنعان حالياً كل واردات المنسوجات والألبسة تقريباً. وستنطبق اتفاقية المنسوجات الجديدة على كل البلدان الموقعة على اتفاقية دورة أوروغواي سواء كانت موقعة على اتفاقية الألياف المتعددة أم لا[٢٩] .

وفي العراق فان اثر تحرير التجارة على قطاع المنسوجات وهو من القطاعات التحويلية فان الاثر يتمثل في إن مسألة قيام المنظمة بنفاذ السلع دخولا وخروجا عبر فتح الأسواق العالمية، قد لا يؤمن دخولها في بعض الحالات إلى بلدان أخرى والحصول على مزايا تفضيلية، إذ إن إجراءات مثل إلغاء الدعم في ظل اتفاقية المنسوجات فضلاً عن العوائق البيئية للصناعات الملوثة سيسهل الاتفاق عليها بحجة الحماية للبيئة لاسيما

[٢٨] . د. نزار صباح كاظم الخيكاني: تداعيات انضمام العراق الى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا، بحث منشور في مجلة القادسية الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد الرابع، المجلد الاول، السنة الثالثة، ٢٠٠٩، ص١٤.

[٢٩] . د. مصطفى رشدي شيحة: اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٢، ص١٣١.

وأن هناك صناعات عراقية واعدة تتمثل بأهمية الصناعات البتروكيمياوية التي يسعى العراق إلى تأهيلها وتفعيلها، من جانب، وبالنظر للمساهمة الضئيلة للصناعة التحويلية العراقية في الناتج المحلي العراقي وانخفاض قدرتها التنافسية لاسيما وانه يستورد كميات متزايدة من السلع المصنعة والمنتجات الاستهلاكية الأجنبية لسد حاجة لطلب المحلي تأكيدا على ارتفاع تكاليفها محليا، من جانب آخر[٣٠].

البند الثاني: الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات: تعتبر اتفاقية الخدمات من أهم جوانب اتفاقيات المنظمة نظراً لأن الخدمات لم تكن مشمولة في اتفاقية "الجات" الأصلية. وكان الاهتمام الأصلي هو إدخال الخدمات في عملية "الجات" ومن ذلك يتم إيجاد إطار لتحرير ليس فقط للخدمات التي تبلغ قيمتها ٩٠٠ بليون دولار أمريكي والتي تعتبر الحدود (١٩% منها يمثل إجمالي التجارة) وإنما أيضاً الخدمات التي تبلغ قيمتها ٣٠٠ بليون دولار أمريكي والتي يتم تقديمها داخلياً حول العالم[٣١].

وشملت الاتفاقية مجالات الإنشاء والتوزيع والسياحة وخدمات الكمبيوتر وبرامجه وبعض الخدمات المهنية والتجارية بما في ذلك الخدمات الاستشارية والهندسية والقانونية والخدمات المالية والشحن والخدمات السمعية والبصرية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي وأخرى.

ويتجلى أثر الاتفاقية العامة للخدمات على الصناعة الوطنية في العراق بإن مسألة تحرير الخدمات قد يعود بالضرر على البلدان النامية ومنها العراق، نظرًا إلى أن هذا القطاع هو المجال الطبيعي للشركات العابرة للقومية، مثل المصارف وشركات التأمين العملاقة التي لا يستطيع القطاع الخاص العراقي التنافس معها ومجاراتها بعد تحرير التجارة الدولية، وسيصبح للشركات الأجنبية سيطرة في السوق المحلية، خاصة في مجال الخدمات، وهذا بدوره سينعكس سلباً على بعض الشركات والمؤسسات المحلية الصغيرة التي سُتجبر على الخروج من السوق لعدم قدرتها على المنافسة[٣٢].

البند الثالث: اتفاقية حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة: حرصت الأقطار الغربية على اتفاقية ضمان ممتلكات المفكرين مما سيؤمن الحماية على النطاق العالمي لمخترعاتهم وحقوق التأليف والنشر

[٣٠].د. نزار صباح كاظم الخيكاني: مصدر سابق، ص١٥.

[٣١]. سمية فاضل عبدالله: الابعاد القانونية لحقوق الانسان في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص١٠.

[٣٢]. د. نزار صباح كاظم الخيكاني: مصدر سابق، ص١٦.

والعلامات التجارية في اتفاقية الجات وستشمل الحماية براءات الاختراع الصناعية بالإضافة إلى الكتب والمؤسسات وبرامج الفيديو والكمبيوتر.

وفي الاتفاقية ستتم حماية حقوق براءة الاختراع لمدة عشرين عاماً دون تمييز من حيث مكان الاختراع ومجال التقنية وسواء كانت المنتجات مستوردة أو ذات منشأ وطني علماً بأن الاستثناءات الرئيسية المسموح بها تتعلق بالاختراعات الحيوانية والنباتية كما أن العلامات التجارية ستتلقى حماية دولية أقوى. ومن المتوقع أن يؤدي تطبيق هذه القواعد إلى تشجيع الاستثمارات الأجنبية ونقل التقنية، مع أن الدول الفقيرة التي تعاني من ضعف أنظمة حماية براءات الاختراع لديها تخشى أن يؤدي تطبيق إجراءات الحماية إلى ارتفاع أسعار الأدوية والبذور[٣٣].

ومن الآثار التي تسببها حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة تراجع الصناعات الوطنية بسبب العجز عن التواصل مع التطور في التكنولوجيا الحديثة التي تحميها هذه الإتفاقية، كما سيؤدي إلى إهتزاز القاعدة الصناعية بسبب قدم المعدات والآلات الصناعية للدول النامية والأقل نموا، مما سيؤثر على حركة الأيدي العاملة وفرص التشغيل، كما أن الأثر الذي سينعكس على شعوب الدول النامية والأقل نموا هو ارتفاع الأسعار للسلع الطبية والأدوية مما ينعكس على الجانب الصحي، وهذا الأمر هو الذي سعت إليه شركات صناعة الأدوية للدول الصناعية، أي أنها ضحت بالربح القصير المدى في مقابل حصولها على أرباح طويلة المدى[٣٤].

يتضح لنا مما سبق أن الصناعة الوليدة تحتاج لألية من الحماية حتى يصبح بإمكانها تلافي الآثار والاستفادة من وفورات الحجم وعند ذلك تتلاشى حاجتها إلى الحماية، ولكن أنصار حرية التجارة يرون أنه من الممكن حماية الصناعة الوليدة عن طريق منحها إعانات وليس عن طريق السياسة التجارية التي تمنع الاستيراد، كما أنه إذا كان بإمكان الصناعة المحلية الوليدة تحقيق الربحية في الأجل الطويل فإن ذلك يجعلها تستطيع الاقتراض على حساب أرباحها المستقبلية، كذلك فإن تجارب الدول التي نهجت الحماية لم تنجح، والسبب في ذلك يعود إلى أن عدم تمتع هذه الصناعات بميزة نسبية عن غيرها ولابد وأن نفرق بين حماية الصناعة في دولة متقدمة ودولة نامية فهي غير مبررة في الحالة الأولى وينطبق وصف الحماية في القرن

[٣٣]. سمية فاضل عبدالله: مصدر سابق، ص١٤.

[٣٤]. د. احمد فاروق غنيم: مصدر سابق، ص٢٤.

التاسع عشر بأنها "نظام النهب المنهجي للكثرة بواسطة الأقلية"، أما حماية الصناعة في دولة نامية فهو وضع طبيعي وضروري في مواجهة سبق الآخرين بما يعنيه ذلك من الجودة والسعر الأفضل. ولقد أدى تحرير تجارة السلع إلى تعريض الصناعات الوليدة للدول النامية إلى منافسة شرسة قد لا تستطيع مواجهتها حتى باللجوء إلى الإجراءات الحماية والتي تفرض رسوم جمركية تعويضية، وذلك لأن الأفراد سيطلبون هذه السلع الأجنبية كنوع من التفاخر باستهلاك المنتجات الأجنبية رغم ارتفاع سعرها مما يقلل من أثر ارتفاع الأسعار .كما أن السلع التي تتمتع فيها الدول النامية بقدرة تنافسية عالية، كسلع المنسوجات، مازالت الدول المتقدمة غير متحمسة لتحريرها بالمقارنة مع سلع أخرى لا تعتبر ذات أهمية بالنسبة للدول النامية.

الخاتمة

بعدما تعرفنا على مفهوم مبدأ تحرير التجارة وتبين لنا أن يقوم على دعامتين رئيسيتين هما خفض التعريفات الجمركية أو الغاؤها، وإلغاء القيود غير الجمركية أو الحد منها، وصار واضحا لنا أن الاتفاقيات التي تنظم جانب الصناعة في الجات هي الاتفاقات العامة في مجال السلع، والاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية المتصلة بالتجارة، ومن ثم بان لنا اثر تلك الاتفاقيات على الصناعة الوطنية، توصلنا إلى جملة من الاستنتاجات والتوصيات نبسطها في ما يلي، ونعرض بعد ذلك لاستشراف نوضح فيه مستقبل الصناعة الوطنية في ضوء اتفاقيات الجات.

الاستنتاجات:

١. إن تحرير التجارة الدولية جاء بهدف تلافي النزاعات الدولية، حيث أن الأسباب الاقتصادية هي من أهم الأسباب التي تقوم لأجلها الحروب.
٢. يهدف تحرير التجارة إلى سهولة وصول السلع والخدمات إلى المستهلك في كل دول العالم، كما انه يهدف إلى خفض أسعار السلع والخدمات وتوحيد تلك الأسعار.
٣. تحد العوائق غير الجمركية من سهولة حركة السلع والخدمات كما أنها تقف حائلا أما تيسير انتقالها داخل إقليم الدولة المستوردة.
٤. يؤثر تحرير التجارة على الأيدي العاملة في الدول النامية والأقل نموا، حيث أن البضائع القادمة من الدول المتقدمة والصناعية تكون اعلى جودة وأنسب أسعارا من البضائع المصنعة في الدول النامية أو الأقل نموا.

٥. تعوق اتفاقية حقوق الملكية المتصلة بالتجارة الدولية، سهولة ويسر انتقال الأدوية والتكنولوجيا من البلدان المتقدمة والصناعية الى البلدان النامية أو الأقل نموا.

التوصيات:

١. ضرورة العمل على استخدام مبدأ المعاملة بالمثل في مجال الغاء القيود غير الجمركية، ذلك أن هذا المبدأ يعمل على تلافي استخدام السلع والخدمات كسلاح للتأثير على الصناعة الوطنية.
٢. العمل على انشاء قاعدة صناعية تمتص زخم البطالة المتزايدة في الدول الأقل نمواً، بهدف حماية الصناعة الوطنية من غزو السلع المستوردة.
٣. تضمين اتفاقية حقوق الملكية المتصلة بالتجارة نصوصا تكفل الاستفادة من براءات الاختراع وخصوصا في مجال صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية.

المصادر

الكتب:

١. د. ابراهيم العيسوي: الجات وأخواتها، ط٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١.
٢. د. أحمد أبو الوفا: الوسيط في قانون المنظمات الدولية، ط٧، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠٠٧.
٣. د. أحمد فاروق غنيم: تحرير التجارة الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٠.
٤. د. بن علي الدين الوجه الحقيقي لمنظمة التجارة الدولية، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠١.
٥. د. جمال الدين زروق: تحرير التجارة الدولية وآفاق التشغيل في الدول العربية، منشورات الدائرة الاقتصادية في صندوق النقد العربي، ابو ظبي، ٢٠٠٩.
٦. د. سمير محمد عبد العزيز، التجارة العالمية وجات ١٩٩٤، مرك الاشعاع للطباعة والنشر، الإسكندرية للكتاب ١٩٩٩.
٧. د. طالب حسن موسى: قانون التجارة الدولية، ط٧، دار الثقافة العربية، عمان،٢٠١٠.
٨. د. عبدالمطلب محمود: الجات وآليات منظمة التجارة العالمية من اورغواي إلى سياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الاسكندرية.٢٠٠٨.
٩. د. عبدالواحد العفوري: العولمة و الجات–الفرص والتحديات، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠٠٠.
١٠. فؤاد سالم كبارة: قانون التجارة الدولية، ط١،ج١، م١، دار صادر، بيروت،٢٠٠٣.
١١. د. محفوظ لعشب: المنظمة العالمية للتجارة، ط٢، المطبوعات الجامعية، الجزائر، ٢٠١٠.
١٢. د. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، جامعة الإسكندرية، الاسكندرية ٢٠٠١.

١٣.د. محمد عبيد محمد محمود: منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية اقتصاديات الدول الاسلامية، الكتب القانونية، القاهرة، ٢٠٠٧.

١٤.د. مصطفى رشدي شيحة: اتفاقات التجارة العالمية في عصر العولمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ٢٠٠٢.

١٥.د. مصطفى سلامة : قواعد الجات الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٠.

الرسائل والبحوث:

١. حاتم فهد محمود: أثر تحرير التجارة في الخدمات المالية في النمو الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليجي للمدة (١٩٩١-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت،٢٠٠٨، ص٣٦. .

٢. سمية فاضل عبدالله: الابعاد القانونية لحقوق الانسان في اتفاقات منظمة التجارة العالمية، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة تكريت، ٢٠١٤، ص١٠.

٣. د. نزار صباح كاظم الخيكاني: تداعيات انضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية وما يترتب عليها مستقبلا، بحث منشور في مجلة القادسية الاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد الرابع، المجلد الأول، السنة الثالثة، ٢٠٠٩، ص١٤.

الاتفاقيات الدولية:

١. اتفاقية الجوانب المتصلة بالتجارة من حقوق الملكية الفكرية، ويحمل اختصارا لفظ تريبس، أو TRIPS.

٢. اتفاقية الملابس والمنسوجات Agreement on Textiles Ana Clothing لسنة ١٩٩٥.

٣. اتفاقية مراكش لإنشاء منظمة التجارة العالمية لسنة ١٩٩٤.

٤. اتفاق تطبيق تدابير صحة الانسان والبيئة الوارد في الملحق ١/أ من اتفاقات الجات.